(اندرو وايتلي، «اسرائيل فقدت السيطرة الفعلية على بعض المدن الفلسطينية»، **المصدر نفسه**، ١٨/٣/١٩٨٨؛ نقلاً عن **الفايننشال تايمز**، بدون ذكر تاريخ النشر).

واذا كان الامر تطلب تهديد المتعاونين مع سلطات الاحتلال، لقطع صلاتهم بها؛ فقد تميزت حركة الاستقالات في صفوف الشرطة بالاستجابة الطوعية، المباشرة، للنداءات التي وجهتها القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة. وفي هذا المجال، بذلت السلطات الاسرائيلية جهوداً كبيرة لمنع رجال الشرطة من اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه؛ فأجرى الضباط الاسرائيليون لقاءات مع عناصر الشرطة المحلية، ووعدوهم بمضاعفة رواتبهم ومساواتها برواتب رجال الشرطة من الاسرائيليين؛ كما عرضوا عليهم بوالص تأمين على الحياة، وأسلحة شخصية. وعندما فشلت هذه المحاولات، قيل لرجال الشرطة الفلسطينيين انهم لن يتسلّموا بدل تقاعد أو تعويض عند نهاية الخدمة، اذا ما قدموا استقالاتهم (ماري كولفين، «ثورة الاراضي المحتلة تدخل مرحلة خطيرة»، **المصدر نفسه**، ٢٢/٣/١٩٨٨؛ نقلاً عن **صنداي تايمز**، بدون ذكر تاريخ النشر).

على الرغم من هذه الضغوط، قدم عدد كبير من رجال الشرطة الفلسطينيين استقالاتهم. وطبقاً لما ذكره الناطق باسم قسم الشرطة في منطقة الخليل، قدم ١٦٠ شرطياً، من أصل ٢٥٠، استقالاتهم، اضافة الى ثلاثين آخرين يتبعون منطقة نابلس. كما أعلن جميع عناصر الشرطة المحلية في بيت لحم، وعددهم خمسون شرطياً، استقالاتهم، واتخذت خطوات مماثلة في مدينتي رام الله واريحا. أما في غزة، فذكرت مصادر الشرطة فيها، ان ١٣٠ شرطياً عربياً وقعوا رسالة استقالة، وان آخرين رحّبوا بخطوة زملائهم (جويل غرينبرغ، «موجات استقالة في صفوف رجال الشرطة العرب في المناطق» **جيروزاليم بوست**، ١٣/٣/١٩٨٨).

وفي خطوة، ربما مثّلت افتتاح مرحلة جديدة من المقاومة ضد الحكم العسكري الاسرائيلي، قرر العرب الموظفون في الادارة المدنية، في قطاع غزة، وكذلك موظفو ضريبة الدخل، والضرائب على الاملاك، الاستقالة من مناصبهم بالجملة. ففي لقاء بهذا الشأن، عقده ٣٨ موظفاً في الادارة المدنية، من أصل ٤٠ موظفاً، حيث تغيب أثنان لم يتمكنا من حضور اللقاء، وقّع الحاضرون رسالة استقالة جماعية من مناصبهم. وذكرت مصادر محلية ان هذه الخطوة اتخذت بناء على نداء صدر، مؤخراً، عن م.ت.ف. والمنظمات الاسلامية (برادلي بيرستون، «رجال الضرائب في غزة يستقيلون بالجملة»، **المصدر نفسه**، ٧/٣/١٩٨٨).

في الاتجاه عينه، توقعت مصادر فلسطينية ان يطلب، في القريب العاجل، من مسؤولي المحاكم وعمال البلديات والمستشارين المحليين تقديم استقالاتهم. وقالت هذه المصادر، ان الهدف النهائي لذلك هو تشكيل لجان محلية في كل منطقة، للاشراف على الخدمات فيها والقيام بمهمات رجال الشرطة، دون الرجوع الى السلطات الاسرائيلية (ايان موراي، «اسرائيل تواجه مأزقاً أمنياً جديداً»، **القبس**، ١٦/٣/١٩٨٨؛ نقلاً عن **التايمز**، بدون ذكر تاريخ نشر).

حصار شامل

للمرة الاولى، منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، أعلنت السلطات الاسرائيلية حظر تنقل شاملاً على جميع مناطق غزة. وقد صادق قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الاسرائيلي، الجنرال اسحق مردخاي، على هذا القرار، الذي مُنع المواطنون، بموجبه، من مغادرة بيوتهم بين الساعة العاشرة مساء والثالثة صباحاً. وذكر مصدر عسكري ان هذه الخطوة اتخذت لمنع العناصر «المشاغبة» من التحرك بحرية في المنطقة (برادلي بيرستون، «حصار شامل حول غزة»، **جيروزاليم بوست**، ١٥/٣/١٩٨٨). وهكذا أُخضع الفلسطينيون، جميعاً، في قطاع غزة، وعددهم ٦٣٥ الف نسمة، للاقامة الجبرية في منازلهم خلال الفترة الزمنية هذه (ايان موراي، «الاراضي المحتلة تشهد حرباً اقتصادية شرسة»، **القبس**، ١٨/٣/١٩٨٨؛ نقلاً عن **التايمز**، بدون ذكر تاريخ النشر). ومنعت حركة التنقلات بين مدن القطاع، من جهة، وبين الضفة الغربية، من جهة أخرى.

بدأ تطبيق القرار بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٨، وذكرت مصادر وزارة الدفاع الاسرائيلية ان القرار يهدف الى «اعاقة حركة المحرضين، ونقل